

# أثر المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون على الحوكمة المصرفية

إعداد

بسنت على أحمد نورالدين

# **The Impact of Accounting for Credit Risk in Light of Securitization Activity on Banking Governance**

**Preparation**

**Basant Ali Ahmed nor eldin**

## المُلخَص :

إن هناك فجوة في القياس المحاسبي للمخاطر في ظل نشاط التوريق فاستراتيجية إتفاقيه بازل في رفع معدلات كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي ما هي إلا أداة لمواجهة المخاطر أو الخسائر الفعلية لنشاط التوريق دون النظر إلى وجود أداة تحوط من تلك المخاطر قبل حدوثها وطبقاً لإتفاقيه بازل 3 أنه لا يوجد أوزان للمخاطر دقيقة بناءً على التغيرات الطارئة في القياس المحاسبي للأصول المكونة للأوراق المالية وعلى ذلك تستنتج الباحثة أنه لا بد من التوحيد في القياس المحاسبي لقيمة الأوراق المالية وتحديد الخسائر المتوقعة منها ثم قياس المخاطر الإئتمانية المحتملة والناجمة عن نشاط توريق الديون حتى يتم التحكم في نسبة الرافعة المالية وتجنب رفع معدل كفاية رأس المال وتقليل احتمالية إفسار البنوك , وفيما يلي عرض لكيفية إدارة محافظ الأوراق المالية واستخدام المعايير المحاسبية في تقييم الأوراق المالية. ويعد بذلك نشاط التوريق أحد أدوات إدارة المخاطر حيث أنه عند تحويل الديون المشكوك في تحصيلها لأوراق مالية يتم تداولها فإنها تقوم بتحويل المخاطر الإئتمانية إلى ملاك هذه الأوراق المالية.

إلا أنه من خلال مفهوم وطبيعة نشاط التوريق فإنه يمكن القول بأنه نشاط يعتمد على فرض نقل المخاطر ، حيث أنه من خلال وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، ويعد بذلك نشاط توريق الديون هو أحد استراتيجيات البنوك للحد من مخاطرة الإئتمان المصرفي حيث الخفض من مخاطر القروض ولكن عند التوسع في هذا النشاط فإن على البنك مواجهة المخاطر الإئتمانية الناتجة عنه مما يجعل من الضروري القياس المحاسبي لهذه المخاطر والإفصاح عنها للعمل على رفع كفاءة الحوكمة المصرفية ضوء هذا النشاط.

الكلمات المفتاحية : المخاطر الإئتمانية, الحوكمة المصرفية, توريق الديون.

## **Abstract :**

**There is a gap in the accounting measurement of risk under securitization. The Basel Convention's strategy to raise capital adequacy ratios in the banking sector is only a tool for dealing with the risks or actual losses of securitization without considering a hedge against such risks before they occur. According to Basel III, There is an accurate risk weighting based on the changes in the accounting measurement of the component assets of the securities. Therefore, the researcher concludes that the accounting measurement of the value of securities and the expected loss thereof should be standardized and the potential credit risk arising from Framework of debt securitization until the financial leverage ratio and avoid raising capital adequacy and reduce the probability of bank insolvency rate, the following presentation of how securities portfolios management and use of accounting standards in stock evaluation.**

**Securitization activity is a risk management tool. As a result of the conversion of doubtful debts into securities that are traded, they transfer the credit risk to the owners of these securities.**

**However, through the concept and nature of the securitization activity, it can be said that it is an activity that depends on the imposition of risk transfer, since through means that help to accept the risk by another party, the securitization activity is one of the banking strategies to reduce the risk of bank credit, Loan risk However, when this activity is expanded, the Bank has to face the credit risk resulting from it, which makes it necessary to measure the accounting risk and disclose it to work to raise the efficiency of banking governance in the light of this activity.**

**Keywords: credit risk, banking governance, debt securitization.**

## مقدمة :

تتعظم أهمية الوظيفة الإنتمائية للبنك بإعتبارها العمود الفقري له؛ لوظيفته الرئيسية كوسيط مالي فضلاً عن، أن عائد النشاط الإنتمائي يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنك ، مهما تعددت ، وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى.

## مشكلة البحث :

اكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية الأسيوية فضلاً عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات فى قوانينها المالية مثل فضيحة شركة إنرون وشركة بارمات وشركة وردلكوم فى الولايات المتحدة مما جعلها تمثل إحدى القضايا التى استحوذت على اهتمام المؤسسات التنظيمية العامة والخاصة والمهنية بالإضافة إلى الأكاديميين والممارسين للأعمال التجارية بكافة أنواعها، فقد كانت تلك الفضائح والأزمات المؤسسية هى التى جعلت حوكمة الشركات فى مركز الصدارة فى الدول النامية والأسواق الصاعدة.

وعلى الرغم من أن مفهوم حوكمة الشركات هو مفهوم رقابى إلا أنه يرتكز بشكل أساسى على مبادئ وقواعد سلوكية وأخلاقية على نظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر، كما يعتبر تعزيز مبدأ المساءلة فى ثقافة المنشأة من أهم ركائز حوكمة الشركات الجيدة ويضمن خضوع جميع الأطراف للمساءلة ، وبالتالى فإن إحساس مجلس الإدارة بالمساءلة والمسئولية عن نجاح المنشأة سوف يودى إلى الحاجة إلى الإعتراف بالمخاطر المختلفة وضمان فعالية عملية إدارة هذه المخاطر ضمن الثقافة العامة للمنشأة.

وعلى ذلك فيعتبر الإفصاح السليم أساس نظام حوكمة الشركة كما أن تطبيق حوكمة الشركات يودى إلى زيادة درجة الإفصاح والشفافية فى التقرير المالى ، وهى تودى بالتبعية إلى حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ، ويودى فى النهاية إلى تطوير سوق المال.

وبناءً على ما تقدم ترى الباحثة أن مشكلة البحث ترتكز على الإهتمام بمعايير القياس والإفصاح عن المخاطر الإنتمائية التى قد تتعرض لها البنوك والنتيجة عن عدم تماثل المعلومات بالقوائم والتقارير المالية للشركات ، وذلك ضماناً لتطبيق أهداف ومبادئ الحوكمة على صعيد الشركات وبالتالى بالقطاع المصرفى وتجنب خطر إفلاس البنوك.

## أهداف البحث :

وفي ضوء مشكلة البحث تتحدد الأهداف في عدد من النقاط ,كالتالي :

- (1)- دراسة تحليلية للمحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.
- (2)- دراسة كيفية القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.
- (3)- دراسة مدى أثر المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون على الحوكمة المصرفية والنتيجة عن التوسع في نشاط توريق الديون.

## أهمية البحث :

وتنقسم أهمية البحث إلى الآتي :

الأهمية العلمية : إن المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الأوراق المالية يختلف عن المخاطر الائتمانية الناتجة عن زيادة إصدار تلك الأوراق المالية أي بعد تقييمها. فقد أهتمت البنوك بوضع حد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة تلك المخاطر دون نظر لإحتمالية إفسار البنك نتيجة للتوسع من نشاط توريق الديون والأخذ في الاعتبار المخاطر الناتجة عنه. وعلى ذلك فلا بد من دراسة وجود معايير لقياس هذه المخاطر والإفصاح عنها للحد من مخاطر الغش وبالتالي مخاطر الإفلاس بالقطاع المصرفي.

الأهمية العملية : إن السبب الحقيقي وراء الأزمة الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي أتبعته في عمليات الإقراض، وإقتصار دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الإقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسمة لإعادة الثقة للسوق فيجب مواجهة الخسائر كاملة وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها.

## خطة البحث :

وتنقسم إلى عدد من النقاط كالتالي :

أولاً : المفهوم العام لنشاط التوريق.

ثانياً : المخاطر الائتمانية في ظل الحوكمة المصرفية .

ثالثاً : أهداف الحوكمة المصرفية.

رابعاً : أهمية المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.

خامساً : مبررات المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.

سادساً : القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.

سابعاً : أثر المحاسبة عن المخاطر الائتمانية على الحوكمة المصرفية.

أولاً : المفهوم العام لنشاط التوريق :

وتعددت آراء الباحثين في تحديد المفهوم العام لنشاط التوريق كنشاط إئتماني مصرفي , ويمكن إلقاء الضوء على بعض هذه الآراء:

التوريق هو تحويل مجموعة من القروض المبوية داخل الميزانية العمومية إلى خارجها وذلك من خلال بيعها لتحقيق أغراض خاصة والتي تتم من خلال بيع الأوراق المالية في أسواق رأس المال وهذه الأوراق مكونة من قيمة هذه القروض (محفظة القروض) وتقوم الشركة البادئة بالتوريق بالمطالبة بقيمة تلك الأوراق وفوائدها. (Gary.G,2011, ,P:10)

كما تم تعريف التوريق بأنه هو أسلوب التمويل المضمون بالأصول والذي أكتسب شعبيته الأولى في 1970 من خلال صناعة الرهن العقاري ومنذ ذلك الحين فإنها أحد أدوات الدين التي أحدثت ثورة في سوق الائتمان وينطوي نشاط التوريق على مجموعة من إتمادات الدين التي يتم تمويلها عن طريق إصدار سندات دين جديدة والأوراق المالية الجديدة تيوب تبعاً لنوع الأصول الضامنة للديون المكونة منها . والتدفقات النقدية الناتجة عن تلك الأوراق المالية هي عبارة عن قيمة أصل الدين وفائدته. (Jhon.D, P:15,2009)

وترى الباحثة هنا :أنه يمكن تعريف التوريق بالأخذ في الاعتبار المخاطر التي يتعرض إليها. فقد إفتقرت العديد من التعريفات السابقة لذكر، أهمية دراسة المخاطر التي يتعرض لها نشاط التوريق، ويعرف بأنه:

الآلية التمويلية الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات المالية المختلفة، وذلك عن طريق جمع القروض المتجانسة والمضمونة بأصول ذات تدفقات نقدية مستمرة وتحويلها إلى أوراق مالية؛ لضمان

سيولة هذه الأصول لتصبح قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، وتحويلها من المقرض الأصلي إلى آخرين حيث توزيع المخاطر التي يتعرض لها المقرض الأصلي على الآخرين؛ لضمان خفض المخاطر الائتمانية، وتحقيق الرواج للأسواق المالية من جهة، وخفض مخاطر السيولة التي تتعرض لها المؤسسات المالية نتيجة لتعثر المقرض الأصلي عن السداد أو التأخر في الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق من جهة أخرى.

**ثانياً : المخاطر الائتمانية في ظل الحوكمة المصرفية :**

وترى الباحثة أن المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي يمكن تقسيمها إلى نوعين كالتالي:

• النوع الأول: المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك , ويمكن تصنيفهم إلى الآتي:

1- التأخر في الوفاء بالتزاماته:

وتعرف تلك المخاطر بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.(د.طارق عبد العال,2005,ص.ص : 363-364)

2- إفسار البنك:

في مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد ، وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد. وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت، أو تراجع قيمة أسهمها، أو في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم، والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها.

وترى الباحثة أنه بناءً على ما سبق تم التوسع في نشاط توريق الديون وبالتالي إنخفاض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك نتيجة تعثر المقترضين (العملاء) عن السداد , وهذا ما أدى إلى إفسار البنوك لإنخفاض نسب السيولة بها وبذلك ظهر النوع الثاني من المخاطر الائتمانية.

• النوع الثاني: المخاطر الائتمانية الناتجة عن أنشطة البنوك:

حيث يمكن أن تمثل البنوك مخاطرة إئتمانية للشركات التي تتعامل معها ، ولعل أكثر المخاطر الائتمانية وضوحاً هي تلك المتمثلة في قيام البنك بتصفية أعماله، مما يؤدي إلى فقدان المودعين أموالهم، وفي أشد حالات التصفية سجد أنه إذا قام البنك بتصفية أعماله فسيطلب المصفي من الشركة المقترضة أن تقوم بالسداد الفوري للقرض، وبالتالي فالحاجة للبحث عن مصدر بديل للأموال سترغم الشركة على دفع الكثير



مقابل الحصول على تلك الأموال. فقد تعرض بنك نيوانجلاند في عام 1991 للفشل، حيث قام في السنوات القليلة السابقة بفرض أسعار تنافسية على قروضه في شكل رسوم إرتباط قليلة؛ لجذب كبرى الشركات البريطانية متعددة الجنسيات، فبالتأكيد تعرضت الشركات التي إعتمدت على هذا البنك في الحصول على نسبة كبيرة من الإئتمان لمواجهة إنهيار فوري بسبب سحب تسهيلات الإئتمانية بشكل مفاجئ.

تتمثل إحدى المخاطر الأخرى التي تتعرض لها الشركات في إمكانية تعرض البنوك لصعوبات مالية تدفعها لفرض هوامش أعلى على قروضها، أو فرض رسوم أعلى؛ لإبرام الصفقات، وبالتالي تدفع الشركات كي تحل مشكلات البنك؛ لذلك يجب أن يتم التفضيل بين معدلات الفائدة التي تقدمها البنوك على القروض، والودائع.

وهنا نجد أنه يجب أن تكون عملية تحليل الإئتمان ولا سيما بالنسبة لعلاقات البنك والعميل عملية ثنائية الإتجاه ، فيجب أن يقيم المقرض الجدارة الإئتمانية للعميل، كما يجب على المقرض أيضاً، أن يقيم المخاطرة الإئتمانية التي يمكن أن تعود عليه بسبب الإقتراض من بنك معين.(برايان كويل، 2006، ص.ص:77-78)

ويمكن القول من خلال المفهوم العام لنشاط التوريق والمخاطر الإئتمانية التي تنتج عن أنشطته البنوك أن فشل البنك من الناحية التشغيلية يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين، والقروض الجديدة ، ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل، وسحب الودائع، والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون. ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تحديد القيمة السوقية للبنك بأنها سالبة وحينما يعتقد الدائنون وحملة الأسهم أن البنك ذات مخاطرة مرتفعة، فإن الدائنين يطالبون بزيادة الفائدة على القروض التي يحصل عليها البنك، وتخفض القيمة السوقية لأسهم البنك ، ويتسبب ذلك في مشكلات السيولة نتيجة زيادة تكلفة الإقتراض، وهو ما يدفع الآخرين للهرع إلى البنك لسحب الودائع، وفي النهاية يفشل البنك؛ لأنه لا يستطيع توليد النقدية لتلبية عمليات سحب الودائع، ويعمل برأس مال غير كاف لاستيعاب الخسائر، وذلك إذا إضطر إلى تسهيل الأصول.

وترى الباحثة أن حل مشكلة المخاطر الإئتمانية التي تنتج عن أنشطة البنوك الإئتمانية هو بالتوسع في نشاط التوريق إلا أن هذا التوسع تسبب في زيادة المخاطر الإئتمانية الناتجة عنه مما تسبب في إفلاس عدد من البنوك نتيجة لتدني قيمة الأصول المكونة للأوراق المالية وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وعلى ذلك فلا بد من الإهتمام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وهو ما يعد أحد أهداف الحوكمة المصرفية والتي تركز على مفهوم المساءلة.

فقد أشار Yang 1998 أن تاريخ تطور المجتمع البشرى هو نفسه تاريخ تطور مفهوم المساءلة وأن مفهوم المساءلة ليس ثابتاً وإنما هو متغير بتغير ظروف المجتمعات. ففي البداية اعتمد مفهوم المساءلة على نظرية الحفاظ على الثروة, وفي الخمسينات من القرن العشرين اعتمد على مفهوم موارد الثروة, وما بين السبعينات والثمانينات من نفس القرن ركز على مفهوم أصحاب المصالح, ودالة الإقتصاد الإجتماعى ومفهوم الفصل بين الإدارة والملكية ولا مركزية الإدارة, وبعد ذلك توسع مفهوم المساءلة من منظور استخدام الثروة ليشمل الحكومات والموظفون ومستوى الرخاء الإجتماعى والتوازن الإقتصادى والإجتماعى ومستوى التلوث البيئى, لتصبح كل هذه العوامل جزءاً من علاقة الوكيل بالأصيل, حيث أنه بتطور نظرية أصحاب المصالح تطور محتوى المساءلة واتسع نطاقها, أى أن مفهوم المساءلة تطور بشكل تسلسلى متحول.(Yang,S.Z,1998)

وبتطور المجتمعات أصبحت المنظمات أكثر تعقيداً ومن ثم أصبحت علاقة الأصيل بالوكيل أكثر تعقيداً ومن ثم أصبح مفهوم المساءلة يغطى على الأقل جوانب مثل التقرير عن المسئوليات, والحفاظ على الثروة, مدى تطبيق القوانين واللوائح, معايير الكفاءة والفعالية الإقتصادية, المسئولية الإجتماعية.

كما أشار wang 1996 إلى أن هذا المحتوى للمساءلة يمكن تقسيمه إلى مساءلة مالية ومساءلة إدارية والمساءلة المالية تقضى بأن يلتزم الوكيل بالحفاظ على ثروة الأصيل وأصوله فى حدود المتطلبات القانونية والأخلاقية والفنية والإجتماعية, أما المساءلة الإدارية تقضى بأن يلتزم الوكيل بإدارة الموارد المتاحة تبعاً للقواعد الإقتصادية وتحقيق معايير الكفاءة والفعالية والمحافظة على البيئة, ولا تقل أهمية أحد التصنيفين عن الآخر وإنما يعملان متكامل.(Wang.Y,1996)

وترى الباحثة أن البنوك كوسيط مالى يعمل كوكيل للمقترضين أو العملاء عن أنشطتهم المالية, ومن ناحية أخرى يعد هو الإدارة التى على ضمان حقوق أصحاب المصالح (العملاء), وعلى ذلك فلا بد من الإهتمام بمبدأ المساءلة المالية والإدارية والحفاظ على الدور الرقابى للبنوك بوجه عام على الشركات ورقابة البنك المركزى على أنشطة البنوك بوجه خاص بما يحقق أهداف الحوكمة المصرفية.

ثالثاً : أهداف الحوكمة المصرفية :

إن الإدارة التى تمثل معدى القوائم المالية لديها أهداف قد تختلف عن تلك الخاصة بمستخدمى تلك القوائم, ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الرقابة على إنتاج المعلومات المحاسبية الظاهرة فى القوائم المالية

المنشورة من خلال آليات تحقق المصادقية وإمكانية الإعتماد على هذه المعلومات المحاسبي. مما يجعل هناك ضرورة لدراسة مدى أهمية المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.

#### رابعاً : أهمية المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون :

حيث تتألف مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك من المبالغ التي يدين بها المقترضون للبنوك، تلك المبالغ المتعلقة بمدفوعات الفائدة على القروض وسداد مبالغ أصل القرض، كما تتألف أيضاً من ديون العملاء المرتبطة بصفقات تجارية أخرى مثل صفقات المبادلة، أو خطابات الائتمان، أو سندات الكفالة لضمان التنفيذ، أو إتفاقيات السعر الآجل. وبالمثل تتعرض شركات أخرى أيضاً لمخاطرة عدم سداد العملاء أو تأخرهم عن السداد مقابل الخدمات أو البضائع التي تقدمها هذه الشركات على الحساب ، حيث تتحول بعض المتأخرات في النهاية إلى خسائر قروض ولا بد من شطبها، فإذا لم تكن هناك ترتيبات قائمة بهذا الخصوص، فإن المستثمرين في السندات سوف يفقدون جزءاً من أصل المبلغ لأن بعض الأصول التي قاموا بتمويلها أصبحت عديمة الأداء.(وحيد أحمد ابو الفتوح,2005,ص:44)

ويتضح أن مخاطرة الائتمان أو مخاطر عجز الطرف المقابل تعرف بأنها الإحتمال التي يكون فيها المدين أو مصدر الأداة المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد أصل القرض، وفقاً للشروط والأحكام المعنية في إتفاقية الائتمان، وهي جزء ملازم للعمل المصرفي. وتعني مخاطر الائتمان أن السداد قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم سداده، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي وتؤثر في سيولة البنك.

والبنوك التجارية يجب أن تراعي بانتباهاها مبدأ السيولة، وذلك على غير العادة لدى مؤسسات الائتمان الأخرى كهيئات الإيداع وشركات التأمين، ولعل السبب في ذلك؛ هو النسبة المرتفعة لخصوم البنك إذا ما قورنت بأصوله النقدية، وأيضاً لطبيعة الخصوم التي هي في العادة قصيرة الأجل، فالودائع تحت الطلب يجب أن تدفع فوراً عند طلبها، أما الودائع الآجلة فيجب أن تُدفع بعد وقت قصير جداً من طلبها، فالبنوك الحديثة تعمل على إفتراض أنه ليس كل ودائعها أو حتى نسبة كبيرة من هذه الودائع سوف يتم سحبها في مرة واحدة أو حتى بعد فترة قصيرة.

ويستطيع البنك بالطبع أن يقوم بأداء دوره بأمان كامل عن طريق أن يحتفظ بنقد يعادل كل إلتزاماته، إلا أن آثار مثل هذا الإجراء خطيرة على دخل البنك، فمجموعة من الأصول التي تتناقص تدريجياً والتي تعادل فقط قيمة رأس المال؛ فإن إجمالي دخل البنك لن يغطي نفقاته. ومن ناحية أخرى يستطيع البنك أن يختار أصولاً لا يحكمه في إختيارها إلا دافع الدخل وليس السيولة، وهذا الإجراء أيضاً يؤدي إلى كارثة

مالية بل ربما إلى نهاية حتمية لوجود البنك، وهكذا فإنه حتى في تكوين هيكل محفظة الأوراق يجب على البنك أن يوازن بين رغبته في الدخل، وبين رغبته في السيولة. وعادة ما يحاول البنك أن يشتري أي قدر من السيولة بأقل تكلفة ممكنة مقدرة بتضحية في الأرباح الصافية. (د. عاطف جابر طه، 2008، ص.ص

(247-248):

ويتضح من خلال ذلك أنه لاشك أن لهذه البنوك دوراً في صناعة سوق الأوراق المالية سواء بالبيع أو الشراء على أساس حسابات دقيقة من العائد والمخاطرة ومن ثم فإن الأسعار الناجمة عن معاملاتها تكون معبرة بدرجة كبيرة عن القيمة الفعلية للأسهم وبعبارة عن المضاربة غير الرشيدة التي تنفر المستثمر العادي من الإقدام على الشراء وذلك بما يتوافر لدى هذه البنوك من الخبرات اللازمة في هذا المجال.

ومن هنا تظهر أهمية المحاسبة عن المخاطر الائتمانية فعلى ضوء المتحصلات والمدفوعات النقدية للنشاط الاستثماري لعملية التوريق يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية، وتشمل التدفقات الداخلة، مثل محصلة من بيع السندات، ومتحصلات الأقساط الدورية للأصول المورقة، ومتحصلات أخرى خاصة بالسندات، على أن يخصم منها التدفقات الخارجة، والتمثلة في توزيعات نقدية على حاملي السندات، مع مراعاة أن تكون هذه القائمة فترية وبصفة دورية تمثيلاً مع الفترة المحاسبية التي حددها قانون سوق المال. والإفصاح المحاسبي عن تلك التدفقات النقدية يحقق العديد من المزايا أهمها المساعدة في تقييم جودة أو نوعية الربحية، وتقييم موقف السيولة، ومعرفة التدفقات النقدية الضرورية في تقييم سياسات الاستثمار، وأخيراً إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لنشاط التوريق.

وترى الباحثة أن لضمان دقة وشفافية القياسات المحاسبية للمخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون والإفصاح عنها بالقوائم المالية يجب التركيز على مفهوم الحوكمة بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص.

فقد حددت بناءً على دراسة لأحسن الممارسات العالمية للحوكمة عشرة معايير أساسية للحوكمة الجيدة في مارس 2003، أهمها حماية التقرير المالي بمعنى ضمان وجود آلية لتأمين التقارير المالية التي تقدم معلومات حقيقية وواقعية عن المركز المالي للمؤسسة، وأشار أيضاً إلى أن هياكل الحوكمة الجيدة تؤدي إلى :

- خلق قيمة مضافة.
- تحقيق المساءلة.
- موازنة النظم الرقابية للمخاطرة التي تنطوي عليها.

فالحوكمة هي منظومة من القواعد والمعايير والإجراءات تساعد على إدارة منشآت الأعمال ومراقبتها بطريقة أكثر كفاءة, حيث يمكن من خلالها توجيه أنشطة المنشأة إلى تحقيق مستوى أداء أعلى من أجل تحقيق أهدافها, والالتزام بالمعايير اللازمة لتحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية, والإشراف على إدارة المخاطر وعمليات الرقابة عليها, وضمان الحفاظ على حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذوى المصلحة, بهدف تعظيم قيمة المنشأة.

خامساً : مبررات المحاسبة عن المخاطر الائتمانية فى ظل نشاط توريق الديون :

أما عن المبررات التى أدت إلى الإهتمام بالمحاسبة عن المخاطر الائتمانية فى ظل نشاط توريق الديون, فهى كالتالى :

• على المستوى المصرفى :

يشير مصطلح كفاية رأس المال إلى حاجة البنك لإمتلاك قاعدة رأسمالية كبيرة لحمايته من مخاطرة التعثر المالي.

وترتبط كفاية رأس المال فى البنك بمدى المخاطر التى يواجهها، فالبنوك التى تتحمل مخاطر كبيرة من المتوقع أن تزيد من رأسمالها، فوفقاً لإتفاقية بازل 2 يتم الربط بين مستوى رأس المال المطلوب والأصول والإلتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان، وتحدد تلك الأوزان حسب درجة المخاطرة التى يتعرض لها الأصل، فعلى سبيل المثال وزن الخطر المتعلق بالنقدية يساوي صفر، بينما وزن الخطر المتعلق بالقروض يساوى 100%، ويتحدد الحد الأدنى لرأس المال من خلال الآتى:

1) تبويب الأصول فى مجموعات حسب درجة المخاطرة التى تتعرض لها، وتتراوح درجة المخاطرة بين صفر للنقدية، وما فى حكمها 100% للقروض والأصول الثابتة.

2) تبويب البنود خارج الميزانية (الإلتزامات الناشئة عن إصدار خطابات الضمان والإعتمادات المستندية، والتعامل فى المشتقات حسب درجة المخاطرة).

3) تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة السابقة تحديدها فى الخطوتين السابقتين، ويتم ذلك بضرب قيمة الأصول x أوزان المخاطرة المناظرة لها.

4) تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بضرب قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة x نسبة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

وقد منحت إتفاقية بازل الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تقوم بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

(1) رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.

(2) إضافة رأس مال لغايات الحوكمة (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات الحوكمة 10,5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

(3) رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر فترات الكساد الإقتصادية من 0% إلى 2.5%.

(4) رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Buffer Systematic). (أ.د مفتاح صالح, 2013, ص.ص:12-13)

وبذلك تكون الإتفاقية قد ركزت على رفع معدلات كفاية رأس المال كوسيلة تواجه بها خطر التعثر المالي الذي نتج عن نشاط توريق الديون في ظل الأزمة المالية العالمية على إعتبار الآتي:

(1) أنه ينبغي أن يكون لدى المصارف رأس مال كاف كنسبة إلى حجم أعمالها ومستوى المخاطر فيها وذلك لاستيعاب الخسائر بدون استخدام أموال المودعين ويعطي هذا الإستثمار الرأسمال للملاك والمديرين حافظاً قوياً لتسيير أعمال المصرف بشكل آمن وسليم , وبصفة تقليدية فإن كفاية مقدار رأس المال المتاح لتغطية الخسائر يقاس من خلال ما يسمى بنسبة كفاية رأس المال غير أن رأس المال يمثل ببساطة الفرق بين قيمة أصول المصرف والتزاماته تجاه الغير ولذا يعتمد حسابه أساساً على قيمة أصوله. (أ.د حسين مصطفى هلالى, 2012, ص:110)

(2) من أساليب تعزيز الإنتمان هي دعم السيولة: حيث نعني بها نسبة السيولة المالية التي تواجه خطر التخلف عن السداد (دعم الإنتمان) ومن أمثلة ذلك (المدفوعات المستحقة للمستثمرين) ومن أشكال دعم السيولة هي تكوين إحتياطي نقدي للتحوط من تلك المخاطر وقد يكون هذا الإحتياطي لدعم أنشطة الإنتمان أو دعم أنشطة السيولة (المدفوعات المستحقة للمستثمرين) وهذا الإحتياطي يمكن تمويله من خلال رأس المال أو تجميع الأرباح الزائدة الناتجة من الأنشطة المختلفة. (Frank.J,2007,P:23)

وهكذا فإن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية في الحالات التي تكون فيها الأرباح موجبة، ولكنه يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة.

أما إذا كانت الأرباح منخفضة، فإن الزيادة في رأس المال تأخذ وقتاً طويلاً حتى ولو أمتنع البنك كلية عن دفع الأرباح، فإن قيمة الأسهم المالية لذات البنك تصبح معرضة للخسارة المالية غير أن البنك يستطيع أن يزيد من القيمة الصافية لأصوله ببيع مزيد من أسهم رأس المال عندما يفعل البنك ذلك فقد يشعر بتبرير لقبوله نسبة أكبر من الأصول ذات المخاطر المرتفعة، وهكذا يزيد البنك من أرباحه إلا أن هناك أيضاً حد على مدى إمكانية قيام البنك بمثل هذا العمل بطريقة مريحة فتدل الخبرة على أن البنوك تستطيع أن تحصل على معدل ربح مساوي لمعدلات الأرباح في الصناعات الأخرى. أما إذا احتفظت بقدر من الأصول يدر ربحاً وعلى ألا تتعدى قيمة الأصول قيمة رأس المال بأكثر من حدود معقولة وفي مرحلة معينة يرى البنك أنه ليس من المربح أن يتوسع في زيادة رأسماله بالنسبة إلى بقية الأصول، ويلزم البنك إذاً أن يقيد من حجم المخاطر التي يتحملها.

#### • على مستوى المستثمرين :

أما عن المستثمرين فيجدر الإشارة هنا إلى الآتي:

نظرية محفظة الأوراق المالية: **portfolio theory** والتي تعرض علاقة نشاط التوريق بالعائد منه حيث تقوم هذه النظرية على افتراضين أساسيين بالنسبة لقرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد، وهما:

(1) يبتعد المستثمرون عن (أو يجتنبون) المخاطرة ويفضلون إيراد أكبر عند مستوى معين من المخاطرة، أو مخاطرة أقل عند مستوى معين من الإيرادات.

(2) تتوزع إيرادات الأوراق المالية توزيعاً طبيعياً؛ ونظراً لأن المستثمر يمكنه استثمار أمواله في أنواع عديدة من الأوراق المالية فإن المهم هو العائد الخاص بمحفظة الاستثمار والمخاطر المرتبطة به، وليس العائد والمخاطر لكل أنواع الأوراق المالية التي تكون بالمحفظة، ويمثل عائد المحفظة متوسطاً لعائد الأوراق المالية التي تتضمنها، ولكن تباين (مقياس المخاطر) أوراق المحفظة ليس هو متوسط التباين لكل من الأوراق المالية منفردة ويرجع هذا إلى التغيرات لكل نوع من أنواع الأوراق المالية.

وبالتركيز على مخاطر محفظة الأوراق المالية طبقاً للنظرية السابقة فإن قرار الاستثمار لا يتوقف على العائد المتوقع فقط، ولكن على المخاطر أيضاً التي ينطوي عليها الاستثمار، ويقصد بمخاطر محفظة الاستثمارات درجة تقلب العائد المتولد من مجموع الاستثمارات التي تتكون منها تلك المحفظة، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن المخاطر التي تتعرض لها المحفظة لا تتوقف على مخاطر الاستثمارات الفردية

المكونة لها (الأصول) بل أيضاً على طبيعة العلاقات التي تربط بين عائد تلك الاستثمارات في كل نوع من أنواع الأوراق المالية.

إذ أنه من الضروري تحديد الفائض النقدي المتاح الذي يفوق تكلفة التمويل في الشركة ذات الغرض الخاص وبغض النظر عن المؤسسة التي تقوم بتعزيز الإئتمان فإنها سوف تستهدف تحقيق الحد الأدنى من مستوى الفارق بين عائد الأصول وتكلفة تمويلها بهدف التخفيف من الحد الأقصى من الخسائر المستقبلية المتوقعة من مجمع الأصول المكونة للورقة المالية , ومن الضروري أن يحسب العائد من الأصول حسب المدد الزمنية لأن الأصول قد أكتبتفي خلال مدة من الزمن تعكس التقلبات في سعر الفائدة في السوق . وهذا يعني تجزئة العائد من الأصول بحسب الاستحقاقات المتبقية من الأصول.(Davidson.A,2002,P:75)

وبناءً على ذلك فإن تحقيق مفهوم الجودة في التقرير المالي من خلال التوسع فيه وحده لا يكفي ولا بد من زيادة وعي المستثمرين في السوق حول مدى أهمية المعلومات ودورها في إتخاذ القرارات داخل سوق الأوراق المالية, هذا بالإضافة إلى أن تكون المعلومات المفصح عنها في حدود حاجة المستثمرين لإستخدامها في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة اتي تقوم بالإفصاح وأن تتمتع بالخصائص النوعية التي تضمن تحقق الجودة فيها.

يعد توافر المعلومات لدى متخذى القرار أو تغييره من أكثر العوامل المؤثرة في تقييم جودة الإفصاح المحاسبى.

فالإفصاح كلما كان توقيته أسرع كلما كان ذلك أفضل حيث أن المستثمرين يتوقعون أن تأخر الإفصاح يتم بسبب أن المعلومات التي تحتويها التقارير غير كاملة أو غير دقيقة ولذا تأخذ الإدارة وقت حتى يتم التلاعب فيها.(رياض محمد,2014,ص:104)

وترى الباحثة أن تحديد مخاطر محفظة الأوراق المالية والإفصاح عنها بشفافية وفي الوقت المناسب يحقق أهداف الحوكمة المصرفية مما يؤكد على أهمية المحاسبة عن المخاطر الائتمانية لدعم أسس إتخاذ القرار سواء للبنك وللمستثمرين على حد سواء.

سادساً : القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون :

• من ناحية القياس :

ويجدر الإشارة هنا إلى المعايير التي يجب إتخاذها في الحساب عن القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون.



وقد تعددت المفاهيم للقيمة العادلة طبقاً للمعايير الدولية فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (157) والذي بدأ سريانه بعد 15 نوفمبر 2007 وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

فهو ذلك السعر الذى يتسلمه البائع عند بيعه أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الإلتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس . والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار (157) تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة بإستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة فالتعريف يركز على السعر الذى سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذى سيدفع نظير تحويل إلتزام (السعر الموجود) وليس السعر الذى يجب سداه للإستحواذ على الأصل أو المستلم نتيجة إلتزام مفترض (سعر الدخول) فالمعيار أوضح أن قيمة الأصل يجب عدم تسويتها لأنه في ذلك النوع من المواقف ذات العلاقة بالحجم التجارى تعتبر عامل معوق.

ويجدر الإشارة هنا إلى أساليب التقييم بالقيمة العادلة, وحددها معيار ( FASB 157 ) في ثلاثة أساليب للتقييم وهي:

1) تكلفة الإحلال أو الإستبدال (مدخل التكلفة)

يعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال أصل ما (إحلال التكلفة) .

2) القيمة السوقية

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

3) القيمة الحالية المخصومة (مدخل الدخل)

يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية مثال ذلك التدفقات النقدية أو أية مكاسب إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على إفتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

• أما من ناحية الإفصاح فطبقاً للمعيار (FASB 140) :

إذا كان أسلوب التوريق بيع حقيقي	إذا كان أسلوب التوريق كعملية تمويلية
الجوانب المحاسبية:	الجوانب المحاسبية:
• إستبعاد وعزل جميع الأصول المالية	• إن سيناريو محاسبة التمويل يقتضي
المحولة من الميزانية العمومية للمحول (البنك)	إظهار معنوية أقل أو إهتمام أقل في السنة

البادئ بالتوريق).

- الإعراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة من التوريق بمقارنة صافي النقدية المستلمة (بعد طرح التكاليف وبعد نشأة الإلتزامات) بقيمة الأصول المباعة الدفترية بقائمة الدخل للبنك البادئ بالتوريق.
- الإعراف بالديون القانونية المؤجلة وحقوق خدمات الرهونات وذلك بالقيمة العادلة لها في الميزانية العمومية في جانب الخصوم.
- يجب عدم توحيد بيانات الأصول والخصوم المورقة مع مثيلاتها بالقوائم المالية للـSPV المصدرة للتوريق.
- إن تسويات القيمة العادلة للأصول المالية المحولة وكذلك الخصم غير المكتسب يجب الإعراف به والإفصاح عنه في قائمة الدخل.

الأولى (في قائمة الدخل) لكل من التكاليف

المبدئية للتوريق ، علاوة الشراء ، ومصروفات التعامل ففي محاسبة التمويل هذه العناصر تختلف (تستهلك على مدار عمر القرض أو السندات) مقارنة بالمحاسبة عن البيع . فمعدل الإستهلاك سوف يتأثر بالمدفوعات الفعلية المقدمة والمدفوعات المقدمة المقدرة .

- عندما يستحوذ على القروض المضمونة بنية التوريق كمصدر للتمويل يجب تصنيف تلك الأصول ضمن الأصول المستحوذ عليها للإستثمار لفترة طويلة ولا تخضع لمعيار FASB 165.

- إذا ورقت القروض في عملية تمويلية فالمورق لا يجب أن يعترف بخدمات الأصول بشكل منفصل.

- أتعاب الضمانة وتكلفة التعامل للإصدار تختلف وتستهلك على سنوات السندات وسرعة الإستهلاك تتأثر بالمدفوعات المقدمة.

- يعاد تصنيف الأصول المحولة داخل الميزانية العمومية إلى أصول مورقة كتمويل ، أصول مورقة ومقيدة للاستخدام في سداد التمويل لاحقاً.

- يظهر الأصل المورق (المحول) في جانب الخصوم تحت أسم تمويل توريقي.

- لا يوجد مكاسب أو خسائر توريق.

مما سبق تستنتج الباحثة أنه لا بد من وجود مقياس موحد لقياس الأصول المكونة للأوراق المالية لتجنب تباين القياس في المخاطر الناتجة عن نشاط التوريق والتي تؤدي إلى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لمواجهة , والجدير بالذكر هنا أن الإفصاح عن نسبة الخسائر المتوقعة من نشاط التوريق داخل الميزانية العمومية للبنوك من شأنها تحقيق مبادئ الحوكمة المصرفية من خطر التعثر المالي لها حيث التخلص من عبء مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها والتي تحتفظ بها البنوك داخل ميزانيتها العمومية والتركيز على القياس المحاسبي لنشاط التوريق وأسباب حدوث هذه الخسارة كما أن الأرباح من هذا النشاط يعد تمويلاً للسيولة البنكية , وتفضل الباحثة إعتبار نشاط التوريق (بيع حقيقي) مع عدم إستبعاده من الميزانية العمومية تحقيقاً لمبدأ الشفافية والعدالة في الإفصاح.

سابعاً : أثر المحاسبة عن المخاطر الإئتمانية على الحوكمة المصرفية :

فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هيكل الحوكمة الجيد يساهم في تدعيم النزاهة في عملية إعداد التقارير المالية ومن ثم زيادة موثوقية المعلومات التي تعكسها التقارير.

حيث تهدف إدارة المخاطر، وإدارة الأصول والخصوم هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطرة والعائد وتخطيط وتمويل تنمية الأعمال بناءً على ذلك، وإدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الأدوات، والتقنيات، وأيضاً عملية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك، وذلك في ضوء المعايير والإتفاقيات الدولية.

وعلى ذلك فإن لجنة بازل 1 تهدف إلى تقدير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك بالإضافة إلى تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك , كما تهدف استكمالاً لذلك لجنة بازل 2 إلى الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والاستمرار في دعم المساواة التنافسية وتكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر بالإضافة إلى التركيز على البنوك النشطة عالمياً.

إلا أنه قد كشفت الأزمة المالية العالمية عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط البنوك في تقديم تسهيلات إئتمانية بدون دراسة متعمقة للأطراف المدينة بالإضافة إلى سوء إدارة المحافظ الإئتمانية وعدم الإهتمام الكافي لمخاطر إنعدام الثقة في النظام المصرفي ومخاطر الإئتمان في الأدوات والأسواق العالمية . وفي هذا الإطار أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن متطلبات كفاية رأس المال ومعايير إتفاقية بازل وأشار إلى أن التطبيقات غير المكتملة لمعايير بازل 2 أدت إلى عدم تقلص خسائر العمليات التشغيلية ، وأكد الصندوق على أهمية تطبيق البنوك لتعديلات إتفاقية بازل لأنه وفقاً

لاتفاقية بازل 2 فإنه كلما زادت المخاطر لابد من زيادة المخصصات لتغطية ارتفاع المخاطر الائتمانية ، كما يحفز الإتفاق البنوك على تعزيز مراقبة مخاطرها وتقنيات إدارتها ويشجع البنوك على الإفصاح عن كفاية مخاطر الإقراض المصرفية للأفراد وعمليات تقدير المخاطر ورأس المال ، كما يمكن للاتفاقية أن تلعب دوراً مهماً في معالجة التشوية الناجم عن التعامل مع مخاطر عمليات التوريق كما توفر أساليب متعددة لتقدير رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك في مواجهة إقراضها لتوريق منتجاتها وترفع من رأس المال المطلوب لدعم توريق الأصول ذات المخاطر المرتفعة ويقدم المحور الثاني من الإتفاقية الإجراءات التي يستطيع المشرفون الأخذ بها ، كما يوفر البنك نموذجاً مفصلاً للإفصاح عن مخاطر عمليات التوريق ، ويوفر هذا المحور درجة كبيرة من المرونة للمشرفين في صياغة عملياتهم بمراجعة الإشراف الكامل لكفاية رأسمال البنك والإجراءات التي يجب الأخذ بها في حالة أن المراجعة الإشرافية وجدت أن رأس المال غير كافي للمخاطر التي يواجهها البنك وينتهي صندوق النقد الدولي إلى أن بازل 2 ليست دليلاً عاماً لكيفية إدارة المصارف أعمالها التجارية فمتطلبات رأس المال لا تعصم البنوك عن ارتكاب الأخطاء ولا تستطيع أن تكون بديلاً عن مسئوليات البنوك في تقدير المخاطر وإدارتها على النحو الملانم.

وعلى ذلك فقد نصت إتفاقية بازل 3 على إضافة معيار جديد وهو الرافعة المالية **Leverage Ratio** ، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الإعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى (الأسهم العادية) ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3% .

وكلما زادت تلك النسبة كلما دل ذلك على جدارة البنك والعكس صحيح، غير أن المشكلة في النسبة السابقة تكمن في عدم تمييزها بين أصول البنك تبعاً لدرجة المخاطرة حيث أن مخاطر أصول البنك من الممكن أن تزيد بزيادة إحتمالية إعسار البنك، ورأس مال البنك من الممكن أن يظل كما هو إذا حقق البنك الحد الأدنى لتلك النسبة، معنى ذلك أن تلك النسبة تغطي الحد الأدنى لرأس المال وليس الحد الأدنى لإحتمالية الإعسار.

وترى الباحثة أن هناك فجوة في القياس المحاسبي للمخاطر في ظل نشاط التوريق فاستراتيجية إتفاقية بازل في رفع معدلات كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي ما هي إلا أداة لمواجهة المخاطر أو الخسائر الفعلية لنشاط التوريق دون النظر إلى وجود أداة للحوكمة من تلك المخاطر قبل حدوثها وطبقاً لإتفاقية بازل 3 أنه لا يوجد أوزان للمخاطر دقيقة بناءً على التغيرات الطارئة في القياس المحاسبي للأصول المكونة للأوراق المالية ، وعلى ذلك تستنتج الباحثة أنه لابد من التوحيد في القياس المحاسبي

لقيمة الأوراق المالية وتحديد الخسائر المتوقعة منها ثم قياس المخاطر الائتمانية المحتملة والناجمة عن نشاط توريق الديون حتى يتم التحكم في نسبة الرافعة المالية وتجنب رفع معدل كفاية رأس المال وتقليل إحصائية إحصاء البنوك ، وفيما يلي عرض لكيفية إدارة محافظ الأوراق المالية واستخدام المعايير المحاسبية في تقييم الأوراق المالية.

وفي مجال الإهتمام بهذا النوع من التمويل في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، تبنت مصر نشاط التوريق كأحد الأدوات والآليات التي تسمح بضخ بقدر كبير ووفير من السيولة؛ لسد احتياجات المقترضين بعد ثبات قصور وعجز الإئتمان المصرفي التقليدي على مواجهة هذه الإحتياجات، هذا فضلاً عن تنشيط سوق الأوراق المالية؛ وذلك لمواجهة مشكلات الخلل في الهياكل التمويلية للشركات وتعثرها وفشلها مالياً، كذلك العمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية وإحداث معدلات نمو إقتصادي متميز.

ويعد بذلك نشاط التوريق أحد أدوات إدارة المخاطر حيث أنه عند تحويل الديون المشكوك في تحصيلها لأوراق مالية يتم تداولها فإنها تقوم بتحويل المخاطر الائتمانية إلى ملاك هذه الأوراق المالية.

وترى الباحثة أنه من خلال مفهوم وطبيعة نشاط التوريق فإنه يمكن القول بأنه نشاط يعتمد على فرض نقل المخاطر ، حيث أنه من خلال وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، ويعد بذلك نشاط توريق الديون هو أحد استراتيجيات البنوك للحد من مخاطرة الإئتمان المصرفي حيث الخفض من مخاطر القروض ولكن عند التوسع في هذا النشاط فإن على البنك مواجهة المخاطر الائتمانية الناتجة عنه مما يجعل من الضروري القياس المحاسبي لهذه المخاطر للتحوط منها وإفصاح عنها للعمل على رفع كفاءة الحوكمة المصرفية في ضوء هذا النشاط.

كما يجب على المحول أن يقوم بالإفصاح عن إجمالي التعرض الحالي لمخاطر الإئتمان ، والتعرض المستقبلي المتوقع لهذا الخطر ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدينين عن السداد على تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة ، وكذلك يقوم بالإفصاح عن طبيعة الأصل المحول ومبلغه الأصلي ، والعوامل السوقية المتمثلة في معدلات الفائدة ، الأصول الناتجة عن التوريق ، السياسات والإجراءات التي يتبعها المحول لقياس مخاطر السوق المرتبط بعملية التوريق نظراً لما تواجهه تلك العمليات من مخاطر في ظل الأزمة المالية العالمية.

أما عن دور البنك المركزي في الرقابة على الإئتمان فيجب الأخذ في الإعتبار عدد من المتطلبات، حيث يجب ألا يتبنى البنك المركزي نظرة جزئية ضيقة عند ممارستها أعمال الرقابة، وإنما يجب أن تكون الرقابة من منظور واسع شامل؛ حتى تحقق الرقابة هدفها، وهناك متطلبات ستة للبنوك تساهم في تفعيل

الدور الرقابي تعرف باختصار بمسمى كاميلز (CAMELS)، وهي رأس المال، (Capital) والأصول، (Assets) والإدارة (Management)، والعوائد (Earning)، والسيولة، (Liquidity) والأنظمة (Systems)، ويقصد بهذه المصطلحات الستة، ما يلي:

1) ضرورة أن تحتفظ البنوك برؤوس أموال تكفي لأغراض إدارة العمليات التي تزاولها، ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

2) ضرورة تنوع أصول البنوك، أي ضرورة توافر محفظة متنوعة بشكل جيد.

3) أن يكون للبنك مجالس إدارة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والفنية في إدارة العمل المصرفي.

4) أن تحقق البنوك عوائد جيدة.

5) ضرورة احتفاظ البنوك بمقدار مناسب من السيولة، بما يمكنها من سداد إلتزامتها، وطلب المودعين عند الطلب.

6) ضرورة أن تعمل البنوك على توفير أنظمة مراقبة داخلية، بما يمكن البنوك من تجنب المخاطر قدر الإمكان.

وتقوم البنوك المركزية في أغلب دول العالم باعتبارها ممثلاً للحكومة بوضع المؤسسات المالية تحت إشرافها؛ حتى لا يتبالغ في خلق النقود المصرفية. (د. هبة السيد حسين، 2009، ص: 18)

وقد صدرت الإتفاقيات الدولية للرقابة على المخاطر الإئتمانية بالقطاع المصرفي لتحديد الضوابط الخاصة بإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال.

ويعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر، وتميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة وتأثير إدارة المخاطر، ومن هذه العوامل:

1) مدى الإستعداد لجعل تأثيرات التنوع (المحفظة) أكثر وضوحاً، وأكثر خضوعاً للمقاييس الكمية.

2) الإعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة – العائد من خلال إدارة المحفظة المصرفية ككل بدلاً من التركيز فقط على المعاملات المصرفية الفردية.

3) ظهور أدوات جديدة لإدارة المخاطرة الإئتمانية: المشتقات الإئتمانية.

4) ظهور سوق تداول القروض، حيث يمكن للقروض أن تقدر، وتسعر، وتدرج، وتباع عبر سوق منظمة. النتائج والتوصيات :

وقد خلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

1) يعد نشاط التوريق أحد أدوات إدارة المخاطر حيث أنه عند تحويل الديون المشكوك في تحصيلها لأوراق مالية يتم تداولها فإنها تقوم بتحويل المخاطر الإئتمانية إلى ملاك هذه الأوراق المالية.

(2) ظهرت إتفاقية بازل 3 لرفع معدلات كفاية رأس المال إلى 10,5% حيث تكوين إحتياطي منفصل من رأس المال لمواجهة المخاطر الإئتمانية التي تسببت فيها زيادة الإعتماد على نشاط توريق الديون مما يعنى زيادة درجة المخاطر الإئتمانية بالبنوك من صفر المخاطر إلى 5,2% مما يعنى زيادة الحاجة للمحاسبة عن المخاطر الإئتمانية لضمان تحقيق الحوكمة المصرفية.

(3) تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على الإئتمان فيجب الأخذ في الإعتبار عدد من المتطلبات، حيث يجب ألا يتبنى البنك المركزي نظرة جزئية ضيقة عند ممارستها أعمال الرقابة، وإنما يجب أن تكون الرقابة من منظور واسع شامل؛ حتى تحقق الرقابة هدفها.

(4) إن عائد النشاط الإئتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى وعلى ذلك فإن تحقيق عائد على السندات البنكية (الأوراق المالية) يمثل ربحاً إيرادياً من إيرادات البنك مما يجعل نشاط توريق الديون ليس نشاطاً تموالياً فقط وإنما نشاطاً استثمارياً أيضاً.

(5) استحدثت إتفاقية بازل 3 مفهوم تعزيز الإحتياطيات في رأس المال لمواجهة الأزمات المالية وأقرت أن السيولة لا تقل أهمية بل قد تجاوزت أهمية رأس المال لسلامة البنوك مما يقلل من تعرض البنوك لمخاطر السيولة ويزيد من مخاطر رأس المال بها.

(6) لم تأخذ إتفاقية بازل 3 بأوزان المخاطرة في الحساب حيث حددت الحد الأدنى لرأس المال دون النظر إلى تحديد الحد الأدنى من إعسار البنوك فغفلت بذلك عن أثر التوسع في نشاط توريق الديون على إحتمالية إعسار تلك البنوك ومن ثم لم تركز على حوكمة الأداء المصرفيما يخص هذا النشاط.

(7) القياس المحاسبي للمخاطر الإئتمانية الناتجة عن نشاط توريق الديون عن طريق قياس الخسائر المتوقعة للأوراق المالية باستخدام معيار القيمة العادلة يحقق الحوكمة المصرفية من تلك المخاطر وتجنب وقوع البنوك في خطر الإفلاس , كما يعد بديلاً عن رفع معدلات كفاية رأس المال بغرض مواجهة تلك المخاطر بعد وقوعها.

(8) ضرورة التأكيد على شفافية الإفصاح من قبل القطاع المصرفي وكذلك المستثمرين على حد سواء بما يضمن تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة ومن ثم طرق القياس والإفصاح اللازمة لحوكمة الأداء بهذه المنشآت.

كما توصى الباحثة بالآتي :

1) عند القياس المحاسبي لمخاطر الإئتمان الناتجة عن نشاط توريق الديون باستخدام معيار القيمة العادلة يجب الأخذ في الحسبان معدلات كفاية رأس المال وذلك كأحد الطرق التي أقرتها الإتفاقيات الدولية لمواجهة تلك المخاطر والعمل على حوكمة الأداء المصرفي.

2) ضرورة توافر قوانين ومعايير محاسبية منظمة لنشاط توريق الديون وإدارتها بالقطاع المصرفي المصري لما له من أهمية إقتصادية على المستوى الدولي وفي توافر السيولة البنكية وتنشيط سوق المال على المستوى المحلي وبما يتفق مع مواكبة التطور في معايير المحاسبة الدولية.

3) ضرورة الإعراف بأرباح وخسائر نشاط توريق الديون كنشاط داخل الميزانية العمومية على إعتبار أنه بيع حقيقي وذلك لتخفيف العبء على الميزانية العمومية للبنك حيث تحتفظ الميزانية بمخاطر الديون المشكوك في تحصيلها وهو ما يخالف متطلبات كفاية رأس المال.

4) ضرورة البحث في وضع معايير لحوكمة الأداء المصرفي بشكل عام والتوسع في دراسة الأنشطة المصرفية لوضع الأطر اللازمة لهذه المعايير.



المراجع العربية :

- 1) د. عبد الحميد الشواربي ، أ/محمد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية , منشأة المعارف.
- 2) د. رضا إبراهيم صالح ، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد رقم (2) المجلد (46) ، 2009.
- 3) أشرف احمد محمد ، " دراسة وتحليل لأثر العلاقة التفاعلية بين حوكمة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بمنشآت الأعمال " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , كلية التجارة الإسماعيلية , جامعة قناة السويس , المجلد 4 , العدد 2 , 2013.
- 4) رحاب حمدى على , " العلاقة بين مستوى تطبيق حوكمة الشركات وتقدير خطر الرقابة : دراسة تجريبية " ، مجلة البحوث التجارية , كلية التجارة , جامعة الزقازيق , المجلد 38 , العدد 2 , 2016.
- 5) د. طارق عبدالعال حماد ، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف ، الدار الجامعية , 2005.
- 6) د. طارق عبد العال حماد ، أ/سمير محمد الشاهد ، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة ، إتحاد المصارف العربية ، 2000.
- 7) برايان كويل ، تحديد مخاطر الائتمان (بنكنوت) ، الطبعة الأولى ، 2006.
- 8) د. طارق عبد العال حماد ، أ/سمير محمد الشاهد ، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة ، إتحاد المصارف العربية ، 2000.
- 9) د. حسين فتحي عثمان ، "التوريق المصرفي للديون (الممارسة والإطار القانوني)" ، إتحاد المصارف العربية ، موسوعة التوريق (2) ، بيروت ، لبنان ، 2002.
- 10) وحيد أحمد أبو الفتوح ، "إطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات التوريق (دراسة نظرية – ميدانية)" ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2005.
- 11) د. عاطف جابر طه ، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفى وتحليلي) ، الدار الجامعية ، 2008.
- 12) شيماء إبراهيم نواره ، "الإفصاح عن توريق الديون فى البنوك التجارية المصرية فى ضوء معايير المحاسبة الدولية" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2007.

- (13) عبير محمود محمد ، " تطور ممارسة المحاسبة والمراجعة وحوكمة الشركات من منظور المساءلة والقيمة المضافة : دراسة تحليلية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد 37، العدد، 1، 2013.
- (15) أ.د/ مفتاح صالح ، /أ فاطمة رحال ، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي " ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول ، تركيا ، سبتمبر 2013.
- (16) أ.د/ حسين مصطفى هلالى ، موسوعة العمل المصرفى (حوكمة المصارف وفق بازل)، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2012.
- (17) رياض محمد، " أثر الدور الحوكمى لهيكل الرقابة الداخلية فى تحسين جودة التقارير المالية " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 5، ملحق، 2014.
- (18) د.رضا إبراهيم صالح ، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد رقم (2) المجلد (46) ، 2009.
- (19) د.جمال سعد خطاب، "تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والإلتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الإنتمانية – دراسة ميدانية" ، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة جامعة المنوفية ، العدد الثاني ، 2007.
- (20) د.جمال سعد خطاب ، "تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الإنتمانية (إطار محاسبى مقترح) " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، إبريل 2008.
- (21) د.محمد زيدان إبراهيم ، "القياس والإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق فى ضوء المعايير المحاسبية بالبنوك التجارية – دراسة تطبيقية" ، مجلة آفاق جديدة كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث والرابع ، 2004.
- (22) هيثم محمد عبد الفتاح ، " المشاكل المحاسبية لعمليات توريق الديون فى ظل المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، 2012.
- (23) د.هبة السيد حسين جلال ، " الدور الرقابي على الجهاز المصرفي فى ظل الأزمة المالية العالمية " ، المؤتمر السنوي الرابع ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، 2009.

- 1) Gary Gorton, Andrew Metrick, "Securitization", Handbook of the Economics of Finance, Yale School of Management; National Bureau of Economic Research, November 17, 2011.
- 2) John D. Martin, "A Primer on the Role of Securitization in the Credit Market Crisis of 2007", Working Paper, Baylor University, July, 2009.
- 3) Yang S.Z., "Preface of Global Audit History", In Chinese, Enterprise Management Publishing House, 1998.
- 4) Wang Y., Management Auditing Theory ,In Chinese, China Renmin University Press, Bijing, 1996.
- 5) Frank J. Fabozzi, Vinod Kothari, "Securitization: The Tool of Financial Transformation", Yale ICF Working Paper, No. 0707, Yale School of Management, June 28, 2007.
- 6) Davidson Andrew and Others, "Asset Securitization", New Yourk , Sept . 2002.
- 7) Landsman, WR. (2007). "Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital Market Research", Accounting business Research , Special Issue International Accounting Policy From : 19-30.
- 8) [www.pdfactory.com](http://www.pdfactory.com).PDF Created with PDF Factory Pro Trial Version.
- 9) Frank J. Fabozzi, Vinod Kothari, " Securitization: The Tool of Financial Transformation", Yale ICF Working Paper, No. 0707, Yale School of Management, June 28, 2007.
- 10) ( Arab Banking Corporation ) 2 وثائق إتفاقية بازل  
[www.arabanking.com/world/.../Ar/.../BasellIPillar3Disclosure.aspx](http://www.arabanking.com/world/.../Ar/.../BasellIPillar3Disclosure.aspx)